

المحاضرة الحادية عشر:

نظرية سلوك المستهلك

تمهيد:

يعد سلوك الفرد وتصرفاته في السوق هي نقطة البداية في هذه النظرية الوصفية، التي تصف تصرفات المستهلك الاقتصادية، حيث تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي هو افتراض أن المستهلك هو شخص رشيد من الناحية الاقتصادية. أي أن المستهلك يبحث أن تحقيق أقصى حد ممكن من الاشباع من خلال دخله المحدود وذلك من خلال المفاضلة بين بدائل السلع المتاحة وحتى نحلل سلوك المستهلك من خلال نظرية المنفعة ونظرية منحنيات السواء

1- نظرية المنفعة:

" توضح نظرية المنفعة أن لكل سلعة درجة معينة من المنفعة الناتجة عن استهلاك هذه السلعة، وأن هذه المنفعة هي التي تدفع المستهلك إلى طلب سلعة معينة دون أخرى، وذلك في حدود دخل المستهلك وامكاناته المتاحة، وتساهم نظرية المنفعة في بيان وتحليل سلوك المستهلك، وكذلك ايجاد الآلية التي يتم من خلالها التوصل إلى توازن المستهلك. " (البدري، دون سنة، 101)

" ينبع طلب المستهلك على السلعة من الاشباع أو المنفعة التي يحصل عليها من استهلاكه لهذه السلعة وتفترض نظرية المنفعة أن كمية الاشباع التي يحصل عليها المستهلك يمكن قياسها بوحدات تسمى وحدات المنفعة، فإن استهلاك الفرد بترقالة واحدة فإنه يحصل على اشباع يساوي 10 وحدات منفعة وإذا استهلك وحدتين من البرتقال يحصل مثلاً على 18 وحدة منفعة، وهكذا كلما زادت الوحدات المستهلكة من السلعة، يزيد الاشباع أو المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك وذلك إلى حد معين.

1-1 مفاهيم أساسية:

أ- المنفعة الكلية:

يمكن تعريف المنفعة الكلية بأنها مقدار الاشباع الذي يحصل عليه المستهلك عند استهلاكه لوحدات متتالية من السلعة، ويمكن قياس مقدار المنفعة المحقق باستخدام وحدة القياس "وحدة المنفعة"

ب- المنفعة الحدية:

هي منفعة الوحدة الأخيرة أو بمعنى آخر هو التغير في المنفعة الكلية نتيجة تغير وحدات السلعة المستهلكة بوحدة واحدة

2- فروض نظرية المنفعة:

ومن أهم فروض هذه النظرية ما يلي:

- ✓ يجب أن يكون سلوك المستهلك رشيد، أي أن تصرف المستهلك يجب أن يتصف بالعقلانية
- ✓ يستطيع المستهلك قياس مقدار المنفعة التي يحصل عليها من استهلاكه لوحدات السلع عددياً أي أن النظرية تفترض أن المنفعة قابلة للقياس الكمي.
- ✓ أن تكون منفعة كل سلعة مستقلة عن منفعة السلع الأخرى.
- ✓ إن المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك هي عبارة عن مجموع المنافع التي يحققها من استهلاك السلع المختلفة.
- ✓ ثبات دخل المستهلك
- ✓ ثبات ذوق المستهلك.

3- العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية:

توجد علاقة محددة تماماً بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية، وتسمح هذه العلاقة بمعرفة أحدهما إذا ما عرفت الأخرى، فإذا عرفنا مقدار المنافع الحدية المكتسبة الناتجة عن الاستهلاك عدد معين من وحدات سلعة معينة، فإننا نستطيع معرفة المنفعة الكلية التي يحققها المستهلك عن طريق تجميع المنافع الحدية عند كل مستوى من مستويات الاستهلاك، ونظراً للتناقض المنفعة الحدية، فإننا نلاحظ أن المنفعة الكلية تزيد بمعدل متناقض حتى تصل إلى أعلى مستوى لها عند الإشباع وذلك عندما تنعدم المنفعة الحدية.

إذا أن المنفعة الحدية = التغير النسبي في المنفعة الكلية + التغير النسبي في الكمية المستهلكة.

4- توازن المستهلك:

هو أن يحقق المستهلك أقصى اشباع ممكن في حدود دخله الثابت ومن أجل أن يحقق المستهلك توازنه ويحصل على أكبر منفعة ممكنة في حدود دخله الثابت لابد من توفر الشرطين هما:

الشرط الأول: أن يحصل المستهلك على أكبر منفعة حدية ممكنة من كل وحدة نقدية منفقة على السلع المختلفة.

الشرط الثاني: أن لا يزيد الانفاق الكلي على السلع على الدخل المستهلك.

2- نظرية منحنيات السواء:

يعتبر تحليل منحنيات السواء تحليلاً متقدماً في دراسة سلوك المستهلك الفرد في سعيه للإشباع حاجاته المتعددة عن طريق موارد المحدودة (دخله النقدي)، وتقوم على أساس القياسي الترتيبي للمنفعة أو للإشباع، بمعنى أن المستهلك يستطيع الإشباع المستمد من كل منها في حدود دخله المتاح، فإذا كان المستهلك يستهلك سلعتين فقط (أ)، (ب) ووجد أن مستوى الإشباع الذي يستمده من استهلاك وحدة واحدة من السلعة (أ) أكبر من الإشباع المستمد من استهلاك وحدة من السلعة (ب) فهذا يعني أن السلعة (أ) أفضل من السلعة (ب) وبالتالي فهو يرتب السلع أولاً ثم ب ثم... الخ.

2-1 تعريف منحنى السواء:

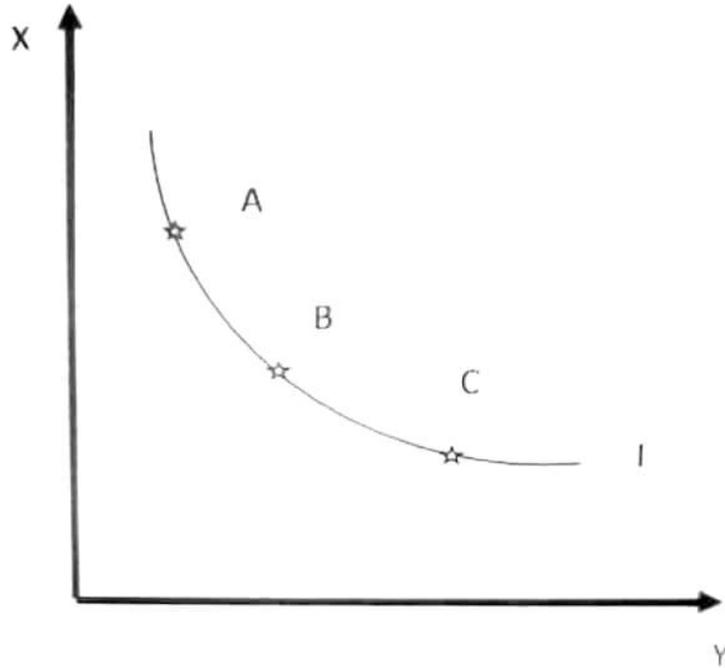
بأنه المنحنى الذي يبين مختلف التوليفات من سلعتين بديلتين والتي تحقق منفعة أو إشباعاً متساوياً من وجهة نظر المستهلك

2-2 افتراضات نظرية منحنيات السواء:

- ✓ افتراض رشد المستهلك.
- ✓ افتراض القياس الترتيبي للإشباع.
- ✓ افتراض أن تفضيلات منطقية (متسعة).
- ✓ افتراض أن تفضيلات منطقية متعدية
- ✓ افتراض وجود فترة زمنية محددة يعظم خلالها الإشباع.
- ✓ افتراض وجود سلعتين مستهلكين فقط.

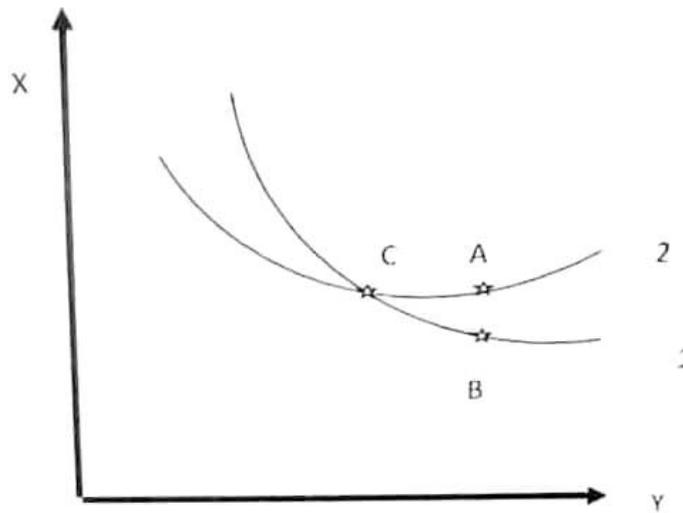
2-3 خصائص منحنيات السواء:

➤ تتحدر (تتجه) منحنيات السواء من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين دائماً، بسبب معدل الاحلال الحدي.



- يكون شكل منحنى السواء مقعرا، أي أنه محدب باتجاه نقطة الأصل.
- منحنيات السواء لا تتقاطع لأن كل منحنى سواء يمثل اشباع معين، ولذلك فإن كل منحنى سواء يختلف عن جميع منحنيات السواء الأخرى، وإذا افترضنا أنها تقاطعت في نقطة معينة فإنها تتساوى في الاشباع وهذا لا ينطبق مع خصائصها.

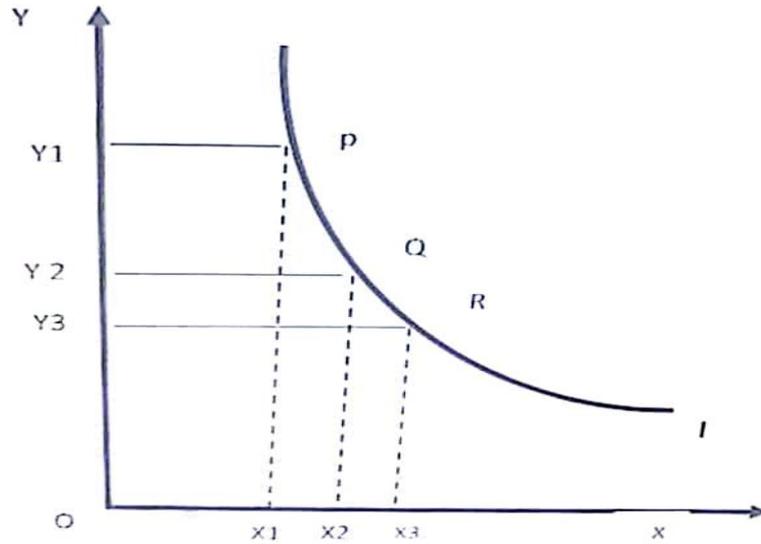
ومن خلال الرسم البياني الذي يقع على الجهة اليمين يتبين أن النقطة C تقع على منحنى السواء سواء مختلفين من حيث الإشباع للمستهلك وهذا لا يتناسب مع فرضيات الفرضية



4-2 معدل الاحلال الحدي:

يقصد بمعدل الاحلال الحدي للسلعة "x" محل سلعة "y" الكمية الواجب التخلي عنها من y مقابل زيادة x بوحدة واحدة وبحيث يظل المستهلك على نفس منحنى السواء أي يظل يحقق نفس مستوى الاشباع مع اضافة وحدات متساوية من x

كما يظهر في المنحنى التالي



5-2 توازن المستهلك:

يكون المستهلك في حالة توازن إذا حقق أقصى اشباع ممكن في ظل دخله المحدود، وفي ظل الأسعار السائدة في السوق، بمعنى آخر يحقق المستهلك التوازن إذا استطاع أن يصل إلى أعلى منحنى سواء ممكن في ظل القود السابقة الإشارة إليها (الدخل، الأسعار).

ومن هنا يتضح أنه حتى يمكننا أن نتعرف على سلوك المستهلك الرشيد، فإن علينا أن نقوم بتمثيل هذين المتغيرين (الأسعار والدخل) بيانياً بأسلوب يبين لنا المدى الذي يمكن للمستهلك أن يتحرك فيه خريطة السواء.